اختيال فالجمع بينهما ذلك لانه في نفسه صالح للجمع ولا حاجة في ذلك الى مثل هذا الجامع منسوب
الى العقل سواء كان ذلك الجامع مما يدركه العقل بالذات او بواسطة الالات واما التضاد فانه
امر اذا نظر اليه العقل لم يحكم بصحة الجمع بين المتضادين لانه في نفسه غير صالح لذلك بل
يحتاج فيه الى اختيال منسوب الى الوهم اذ من شانه الخيال فان قلت كيف تسنده الى الوهم مطلقا مع
انه اذا كان كليا لم يدركه الوهم اصلا فلم يقتض بشبهه جمعا ولم يحل في ذلك قطعا قلت
الادراك بالحقيقة انما هو للنفس سواء كان متعلقا بكلي او جزئي لكن القوى آلات لها تستعملها
في الادراك والقوة الوهمية مستقلة في ذاتها التصرف اي ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات
والنفس تستعملها وتستعين بها في ادراكات سائر الحواس ولذا قيل الوهم سلطان القوى
الحسية بل ربما تستعملها في المعقولات المنتزعة من المحسوسات بل في المعقولات الصرفة ولذلك يحكم
فيها ويحكم عليها باحكام المحسوسات فالمراد بالجامع الوهمي ما يسعى العقل باستعمال الوهم
الجمع لاجله ولو لم يستعملها لما اقتضى الجمع سواء كان ذلك الجامع مدركا للعقل بالذات او بواسطة
الوهم ولما كان الوهم آلة في هذا الاقتضاء نسب اليه كما نسب القطع الى السكين وبالجملة
الامور الواقعة على ما ينبغي بلا اختيال تنسب الى العقل وخلافها ينسب الى الوهم واما التضاد
فان كان بين الصور المحسوسة فلا شك انه امر يقتضي الجمع بينهما وللخيال مدخل فيه فنسب اليه
وكذا التضاد بين المعاني الوهمية وبينها وبين الصور ينسب اليه لان الوهم الماسر المعاني
من الصور الخيالية بل التضاد بين المعقولات المنتزعة عن المحسوسات ينسب اليه لانهم لان
تلك المعقولات منتزعة عن الصور الخيالية انتهى نعم المعقولات الصرفة لو فرض فيها
تضاد لم يكن للخيال فيها مدخل لكنها خارجة بصدده من الامور العرفية المعتبرة في اللغة
لمن اخلو فيما ذكرناه تفصيل وتحقيق لما ذكره الشارح قوله اعترضوا هذا الاعتراض غير جار على
قانون التوجيه على تقدير كون المراد بالجامع الوهمي ما يدرك بالوهم انتهى ان السواد والبياض
امران بينهما جامع لا نفس الجامع قوله كانت جزئيات قد عرفت من كلام المحقق ان الاضافة
الى الجزئي وان لم تمنع الجزئية لكنها لا توجبها قوله قلت كلامه هاهنا الخ قال قدس سره فيه
تسامح لان المقصود بيان الجهة الجامعة بين الجملتين في العطف وما لا يكفي في صحة العطف بينهما
قطعا فلا وجه لاعتبارها جامعا بينهما اصلا لا يسمى بالجامع بين الجملتين عرفا بخلاف ما يصلح
ان يكون جامعا بين الجملتين في موضع ولا يصلح لذلك في موضع اخر لمانع هناك قوله ومن محسنات
الوصل فاذا وجدت المحسنات كان الوصل حسنا واذا فقدت كان الوصل معها قوله
وجود المصحح وهو التوسط بين كمال الاتصال والانقطاع على التفصيل المذكور كذا في
شرحي المفتاح للشارح والسيد قدس سرهما لكنهما لم يذكرا كمال الانقطاع مع الايهام لعله
قوله فاذا اريدت مجرد الاخبار الخ اي اذا اريد الاخبار اما ان مجرده عن اعتبار العرض لشيء
من التجدد والثبوت او مع تعرض لاحدهما في كلتا الجملتين او في احدهما وللاخرى في الاخرى ثم
في القسم الاول يحسن التناسب وفي الثاني يجب وفي الثالث لا يجوز وعبارة الشارح وللتساوي
القسمين الاولين لكن القسم الاول غير واقع اذ لا بد من العرض للتجدد في الفعلية وللثبوت
في الاسمية الا على قول الشيخ في الاسمية لكنه لا يترتب عليه شيء من المقصود هنا فتعين ان يكون

من ادات الشرط

من اداة الشرط من قوله فاذا اريدت مجرد الاخبار الخ هو الثاني حتى يصح ترتب قلت الخ فيرد
عليه ان التناسب واجب لا محسن وقد يتكلف في الجواب بانا لا نسلم ان التناسب في الثاني
واجب وانه يتوقف عليه صحة العطف بل المناسب افادة مقصود المتكلم وانت خبير بانه يتبع
على هذا الجواب ان لا يكون الاخلاف في الثالث واجبا تامل وهذا والاولى اسقاط لفظ مجرد
في قول الشرح مجرد الاخبار اذ لا يظهر لها فائدة يعتد بها لا بالنظر الى القسم الاول وقد عرفت
انه غير مقصود للشرح وقد يتكلف لاثبات القسم الاول ويقال معنى قوله من غير تعرض للتجدد
الخ من غير قصد للتعرض والجملة الفعلية وان افادت التجدد لكن يجوز ان لا تقصد هاهنا وكذا
الاسمية بالنظر الى الثبوت وفيه ان الكلام المشتمل على هذه الجمل كيف يعد بليغا على ما عرفت
مرارا من اعتبار القصد في الخواص فظهر ان القول بان التناسب بين الجملتين في الفعلية
والاسمية من المحسنات الزائدة على ما يجب كما يفهم من قول المص ومن محسنات الوصل حيث لم
يقل ومحسناته ومن قول الشارح بعد وجود المصحح محل تامل قوله او يراد في احدهما
الاطلاق الخ لا يخفى ان جعل هذا الاحتمال من جملة شرح قول المص الا لمانع عن مناسبة لتعرض
لغير التناسب في الاسمية والفعلية والفعليتين في المضي والمضارعة فالاولى عدم ذكر هذا او التعرض
لكون التناسب في الاطلاق والتقييد من المحسنات وذكر هذا كما في الشرح حيث قال بعد قول
المص تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية والفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك
لكونهما فعليتين شرطيتين فبعد قوله الا لمانع او يراد في احدهما الاطلاق الخ قوله لمكان
المناسبة لمكان مصدر ميمي من كان التامة اي لوجود التناسب قوله المنفصلة اما الموكدة
فلا حث عنها لانها لا تكون بالواو قوله فكما انهما يكونان بدون الواو على ان الاوضح في المقصود
وكما انهما لا يكونان مع الواو ونحو ذلك من العبارة قوله كلون كالخبر في باب كان كقول امير

المؤمنين عليه السلام قد كنت وما اهدد بالحرب وقول الشاعر

فامشي وهو عريان قوله والجملة الوصفية المصدرة بالواو كقوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم وقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم قوله تاكيد لصوق
الصفة بالموصوف هو قول صاحب الكشاف وايده السيد قدس سره في اوائل باب الفصل
والوصل من شرح المفتاح فالواو المحللة في الكلام على هذا اربعة العاطفة والحالية
والاعتراضية والموكدة للصوق الصفة والاصل هي العاطفة والباقية فروع عليها قوله ولما
ذكر ان كل جملة استفيدت الكلية من تعريف الجنس في المقام الخطابي قوله اراد ان بين
ان اي جملة تصلح لهذا الوصف اعني وقوعها حالا خالية عن ضمير صاحبها مقارنة للواو وجوبا
قوله لا نكرة محضة ينبغي ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال
اذا قدمت الحال عليها نحو جاءني راكبا رجل اللهم الا ان يقال الجملة الحالية عن الضمير الحالية
بالواو لا يجوز تقدمها على صاحبها رعاية لاصل الواو الذي هو العطف لكن نص ابن اصبع على
جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدماميني كذا قيل واقول على تقدير
امتناع تقدم الجملة الحالية لا يمكن توجيه كلام الشريف اذ لا يطابق المشروح لان معنى قول المص

Copyright © King Saud University